مجتمع

اليونان: حريق جديد في مخيم للمهاجرين

اندلع حريق في الخيام وبعض المباني في مخيم للمهاجرين في جزيرة ساموس، شرقي اليونان. وبينما لم يجرِ الإبلاغ عن إصابات، قالت إدارة الإطفاء إنّ الحريق، الذي اندلع صباح الأربعاء، كان محدود الحجم وقد تصدى له 18 من رجال الإطفاء باستخدام تسع مركبات. ويعيش أكثر من 3800 شخص في مخيم ساموس المكتظ، وهو مرفق بُني في الأصل لإيواء أقل من 650 شخصاً. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، دمرت سلسلة من الحرائق أكبر مخيم للمهاجرين في اليونان، وهو مخيم موريا الواقع في جزيرة ليسبوس القريبة. (أسوشييتد برس)

أستراليا: اعتقال 14 شخصاً بتهمة استغلال الأطفال

قالت الشرطة الأسترالية، أمس الأربعاء، إنّ 14 رجلاً، من بينهم عامل سابق في مركز لرعاية الأطفال، يواجهون اتهامات بإنتاج ومشاركة مواد تحتوي على مشاهد استغلال جنسي للأطفال وبثها عبر الإنترنت. وأضافت في بيان، أنّ التحقيق الذي جرى بالتعاون مع الأمن الداخلي الأميركي حدد 46 ضحية أسترالية، من بينهم 16 ضحية من مركز لرعاية الأطفال. وكانت للمشتبه بهم صلات بمتهمين بارتكاب جرائم استغلال جنسي للأطفال تم التوصل إليهم عبر الإنترنت في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا. (رويترز)

أجسام «إيلي ليلّي» المضادة

بينما يواصل العالم معركته ضدّ كورونا عبر الوقاية والتدابير الصحية والمجتمعية الملائمة، فإنّ هناك معارك أخرى يخوضها العلماء والأطباء والخبراء للتوصل إلى تقنيات تشخيص، ولقاحات، وعلاجات محتملة. في هذا الإطار، قالت باحثة إيطالية إنّ أجسام «إيلي ليلّي» المضادة تعدّ أول علاج مستهدف ضد فيروس كورونا الجديد، وهي «أول شعاع ينير لنا الطريق» كما ذكرت لوكالة «آكي». أضافت مديرة علم الأحياء الدقيقة السريرية، الفيرولوجيا وتشخيصات الطوارئ الحيوية، بمستشفى «ساكّو» في ميلانو، ماريا ريتا غيزموندو، أنّه «في أكثر من مشهد مشوش لإعلانات عن لقاحات فعالة، سريعاً ما تسقط في غياهب النسيان، ووعود لا تفيد إلا سوق الأوراق المالية وليست صحة الإنسان، لدينا أخيراً شعاع نور ملموس». تابعت: «إنّها الأجسام المضادة أحادية النسيلة، المعروفة باسم إيلي ليلّي، التي حظيت بموافقة إدارة الغذاء والدواء الأميركية، وهي أول علاج مستهدف ضد فيروس كورونا الجديد المسبب لكوفيد 19» والذي «يمنحنا الأمل في علاج المرضى». وخلصت المسؤولة الصحية الإيطالية إلى القول إنّ «الأمل يكمن بأنّ يجري تمديد هذه الموافقة على مستوى العالم بأكمله، لكي يتمكن جميع المرضى من استخدام هذه الأجسام المضادة، أثناء فترة انتظار اللقاح الذي لا نعرف ما إذا كان سيصل ومتى».

(العربي الجديد)

(نيلز فينستدت/ Getty)

ليبيات يراهنّ على ملتقى تونس

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تقدمت 120 امرأة ليبية، يمثلن مختلف الشرائح المجتمعية الليبية، بمقترحات للأمم المتحدة، خلال لقائهن بموظفي البعثة الأممية في ليبيا، نهاية الشهر الماضي، قبل أن تعلن البعثة عن جملة من توصيات قطاع النساء لرفعها لاجتماعات ملتقى الحوار السياسي المعقودة في تونس، بشأن ضرورة مشاركة المرأة في المرحلة المقبلة.

تقول عزة الفرجاني، المشاركة في ذلك اللقاء، إنّ هذا العدد من النساء تضمن أكاديميات وناشطات مدنيات وحقوقيات، حرصن على تمثيل عادل لنساء الأقليات الثقافية، من الأمازيغ والتبو والطوارق. وتعبر الفرجاني عن أملها الكبير في أن تكون التوصيات المرفوعة للملتقى «بارقة أمل تمكّن المرأة من اختراق جدار التهميش» الذي طاولها لعقود، متحدثة عن اعتراف مجتمعي ودولي بدور المرأة في مجالات المصالحة الوطنية، وتولي العديد من المناصب في القطاعات الحكومية والخدمية بعد التراجع الكبير لدور الرجل الرسمي، خصوصاً في قطاعات مهمة، كالتعليم الذي تشغله المرأة بنسبة كبيرة جداً.

تتحدث الفرجاني لـ«العربي الجديد»، عن ظلم كبير لحقوق المرأة، موضحة أنّ «الحرب قتلت وغيبت وهجرت نسبة كبيرة من الرجال، فشغلت النساء الفراغ، وبالرغم من ذلك فلا حقوق لهن ولا قانون يشرعن مطالبهن».

تبدو تلك المطالب واضحة من خلال بيان البعثة الأممية، الذي ذكر من بين توصيات النساء ضرورة إشراك «متخصصات متمكنات ومستقلات» بمن فيهن «الفئات المهمشة من المهجرات، وذوات الإعاقة، والأقليات اللغوية» بل «إدماج المرأة في المسارين الأمني والعسكري». وتؤكد الفرجاني، الناشطة في المجال الخيري، على تجاوب البعثة الأممية بشكل كبير مع مطالبة شريحة النساء بإنشاء مجلس أعلى للمرأة كهيئة مستقلة تشارك في مختلف قطاعات السياسة والأمن والحقوق، وإدراج الشابات لضمان تمثيل الجيل الجديد من النساء في عمليات صنع القرار في مسائل تصميم السياسات والحوكمة المستقبلية.

وبينما تؤكد الفرجاني على أنّ نسبة مشاركة الشابات في لقاءاتهن مع موظفي الأمم المتحدة بلغت النصف، ترى المحامية صالحة بن عثمان من جانبها أنّ الاستجابة لمطالب المرأة إن تحقق نصفها ستمثل اختراقاً كبيراً في جدار ملف أوضاع المرأة في ليبيا.

وبالرغم من الألم، تتحدث بن عثمان باعتزاز عمن وصفتهن بـ«شهيدات» البلاد، وتقول: «لا أعتقد أنّ بلداً شهد نزاعاً مثل ليبيا، وبرزت فيه أصوات نسائية مثل صوت عضو مجلس النواب سهام سرقيوة، مغيبة المصير حتى الآن، ولا المدافعة عن حقوق المرأة المحامية سلوى أبوقعيقيص، التي اغتيلت في بيتها». تتابع في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «مطالب إنصاف المرأة شملت أيضاً ضرورة الكشف عن مصير المغيبات في السجون واللواتي تعرضن للاغتيال»، معتبرة أنّ قانون إنشاء هيئة مستقلة للمرأة سيمكّنها من حماية حقوقها. وعن أسباب تفاؤلها بتجاوب المشاركين في الملتقى السياسي بتونس، تعتبر أنّ خطوة لجوء المرأة لإيصال صوتها عبر منظمات دولية ومنها الأمم المتحدة، ستمكّنها من فرض وجودها، مضيفة أنّ «المتنفذين في المشهد غالباً ما يولون أيّ طرف خارجي وإن كان منظمة دولية أهمية كبيرة».

وفي مؤشر جديد إلى التقدم في أوضاع المرأة، أعلنت منظمات محلية ودولية عن ترحيبها بإنشاء محكمتين، في طرابلس وبنغازي، للنظر في قضايا العنف ضد المرأة والطفل. وبحسب قرار مجلس القضاء الأعلى في ليبيا، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فقد جرى تعيين خمس قاضيات ليبيات للعمل في المحكمتين. واعتبرتها الأمم المتحدة خطوة «نحو تعزيز حقوق المرأة والطفل في ليبيا»، معبرة عن تفاؤلها بتحسن أوضاع النساء. لكنّ بن عثمان المتفائلة بالقرار، ترى أنّها خطوة يجب أن تتبعها خطوات لمراجعة أسباب عدم فاعلية التشريعات الليبية في تحسين أوضاع المرأة كقوة فاعلة في المجتمع. لكنّ المحامية تؤكد، في الوقت عينه، أنّ شرائح واسعة من الليبيات تعوّل على المشاركات في ملتقى الحوار السياسي لانتزاع حقوق المرأة في المشاركة الفاعلة في صنع القرار في المشهد المقبل، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة اعترفت بضرورة التمثيل الواسع للمرأة في الحوار عندما اختارت 17 امرأة ضمن قائمة المشاركين في الملتقى كممثلات لشرائح نسائية واسعة من المجتمع الليبي.

36% من عاملي القطاع العام

تصل نسبة الليبيات العاملات في القطاع الحكومي إلى 36 في المائة من مجمل العاملين الكلي، بينما يعملن في القطاع الخاص بنسبة لا تتجاوز 6 في المائة. لكنّها إحصاءات غير دقيقة، بحسب الناشطة عزة الفرجاني، لأنّها لا تشمل عمل النساء في المنظمات المدنية وعملهن المستقل كناشطات وحقوقيات وسيدات أعمال.

تحقيق

كورونا فرنسا
الموجة الثانية تغرق البلاد سريعاً

رغم تنبيهات الخبراء من موجة كورونا الثانية، لم تتخذ التدابير المبكرة للحدّ من أثرها في فرنسا، التي أعلنت عن عزل صحي، لم يكبح تسارع الإصابات

دورية لضبط تدابير الإقفال في أحد أسواق باريس (أوديفيل مارين/ فرانس برس)

باريس ـ **محمود الحاج**

في الأسبوع الثاني من العزل الصحي الجديد الذي أعلن عنه في فرنسا مع نهاية الشهر الماضي، بهدف الحدّ من انتشار فيروس كورونا، ما زال الارتفاع الكبير في عدد المصابين بالفيروس مستمراً، إذ تسجل عشرات الآلاف من الإصابات يومياً. وتسجّل فرنسا اكبر عدد من الإصابات في أوروبا على الصعيد اليومي وعلى صعيد مجمل الإصابات التي وصل عددها إلى نحو مليون و860 ألف، أمس الأربعاء، في المركز الرابع عالمياً، بعد الولايات المتحدة والهند والبرازيل. وللمقارنة، فإنّ ألمانيا، التي يفوق عدد سكانها عدد سكان فرنسا بنحو 15 مليون نسمة، سجّلت، يوم الجمعة الماضي، نحو 21 ألف إصابة، يوم سجلت فرنسا أكثر من 60 ألف إصابة، كما يبلغ مجمل الإصابات في ألمانيا نحو 710 آلاف إصابة.

ثلاثة أشهر ونصف هي المدة التي تفصل بين إعلان وزير الصحة الفرنسي أوليفييه فيران، في العاشر من يوليو/ تموز الماضي، أنّ البلاد «جاهزة لمنع موجة ثانية» من وباء كورونا، وبين اعتراف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قبل أيام، بأنّ موجة «التسارع المفاجئ» للوباء «أغرقت» بلاده. وإذا كانت استعارة «الغرق» التي استخدمها ماكرون دقيقة، إذ تقترب المستشفيات وأقسام الإنعاش من الوصول إلى حالة الاستيعاب القصوى، ما قد يعني اضطرار الأطباء للتفضيل بين مريض وآخر بسبب قلة الأسرة والفرق الطبية المتاحة، فإنّ وصفه لتطوّر الوباء بالـ«مفاجئ» أثار استغراب العديد من المسؤولين الطبّيّين، إذ إنّ «المجلس العلمي» الذي من شأنه تقديم النصح للرئيس والحكومة لمواجهة الأزمة الصحية، يكرّر منذ أسابيع تحذيره من خطورة الموجة الوبائية الخريفية ودعوته لضرورة التحضير لها، لأنّ «تأثيرها قد يكون أكبر من الموجة الأولى» التي ألمّت بالبلاد في الربيع الماضي، بحسب تقرير للمجلس يعود ليوليو/ تموز الماضي. وفي أيّ حال، فإنّ لجوء ماكرون إلى «التفاجؤ» لا يزيح، فحسب، جزءاً من المسؤولية عن كاهل الحكومة، بل يساعد أيضاً في تمرير قرار العزل الجديد، الذي لطالما ردّدت حكومته نيّتها بتجنّبه في الأسابيع الماضية.

يصف عضو الأكاديمية الطبية الفرنسية، جيرار دوبوا، قرار العزل هذا بأنّه «جاء متأخراً» أياماً وحتى أسابيع بعد اتضاح المسار المتفاعَل للإصابات. ويضيف، في حديث إلى «العربي الجديد»: «العزل الذي نعيشه اليوم أخفّ بكثير من ذلك الذي عرفناه خلال الربيع الماضي: الشوارع ممتلئة بالناس، والطلاب مكدّسون في الصفوف بما يمنع تطبيق معايير الوقاية من تفشي الفيروس. خفّة العزل هذه تعني أن علينا أن ننتظر أكثر مما انتظرنا خلال الربيع لقطف ثماره الأولى. لا شكّ أنّ انحسار هذه الموجة الوبائية سيكون أكثر بطئاً وتدرّجاً مما عرفناه قبل عدة أشهر، وقد يكون عدد المصابين الذين يجري استقبالهم في غرف الإنعاش والضحايا أكبر أيضاً».

وبالرغم من تأكيده على تفهّمه قرار عزل «مخفّف» لموقف الحكومة «المطالبة بإيجاد توازن بين الضرورات الاقتصادية وضرورة إيقاف الوباء»، لا يخفي البروفسور دوبوا انتقاده لسياسة الكشف عن الإصابة بالفيروس التي تتّبعها السلطات، والتي تعطي الأولوية لفحص البؤر التي تتركّز فيها العدوى والأشخاص المقرّبين أو الذين احتكّوا عن قرب مع مَن تأكدت إصابتهم: «كانت هذه السياسة تساعد في كشف 20 في المائة من المصابين قبل أشهر. أما اليوم، فقد انخفضت هذه النسبة إلى 10 في المائة، أي أنّنا ننفق كثيراً من الوقت والمجهود والمال للكشف، في نهاية الأمر، عن عدد قليل جداً من الإصابات التي يجب الكشف عنها. ما اقترحته مراراً، مع عدد من الزملاء، هو فحص جميع الفرنسيين في وقت واحد، ومن دون صرف مبالغ إضافية أو مجهود إضافي: الفحوص الجماعية تسمح بذلك. البلدان التي تقوم بسياسة فحص شاملة هي الأكثر تمكّناً من وقف انتشار الوباء. الصين أعطت مثالاً على ذلك، واليوم سلوفاكيا تقوم بالأمر نفسه». يضيف: «يفاخر البعض بأنّ عدد الفحوص الأسبوعية ناهز مليونين في الفترة الأخيرة، معتقدين أنّ ارتفاع معدّل الإصابات نتيجة طبيعية لذلك. الواقع أنّ الأمر مخالف تماماً، فما يجري حالياً هو تشخيص الإصابة بالفيروس لدى أشخاص نعتقد أو نعرف أنّهم مصابون، وليس الكشف عن العدد الأكبر من المصابين. لو كنا نفكّر بمنطق الكشف عن المصابين لانخفض معدل الإصابات سريعاً إلى 1 في المائة أو 2 في المائة من السكان».

ليس حديث البروفسور دوبوا عن امتلاء الشوارع بالناس، بالرغم من التعليمات، غريباً على معظم الفرنسيين. ويلاحظ أنّ الخروج إلى الأماكن العامة وممارسة نشاطات اعتيادية لا يقتصر على الموظفين والتلاميذ الحاصلين على إذن بالخروج يومياً، ولا على أقلية من الفرنسيين ترفض فكرة العزل من أساسها، بل يشمل، في ما يبدو، العديد من الشرائح الاجتماعية والعمرية، بما فيها تلك التي تبدي تأييدها لفرض العزل.

تنتمي كارولين، وهي شابة في الثالثة والعشرين، إلى هؤلاء المنادين بعزل مخفف يسمح بعدم تكرار «التجربة الصعبة» التي عاشها جزء كبير من الفرنسيين في الربيع الماضي. تخرج الفتاة «مرة أو مرتين على الأقل» كلّ يوم للتنزه أو للتبضّع أو لممارسة الرياضة في حيّها الواقع شرقي باريس، ولا تتردّد في زيارة أصدقاء لها يقيمون على مقربة من مكان سكنها، أو في استضافتهم في شقّتها الجامعية الصغيرة، بالرغم من منع الحكومة لقاءات كهذه. تقول: «لا أعتقد أنني أرتكب مخالفة كبيرة. نتجنب الاحتكاك عن قرب عندما نلتقي ونتّخذ كلّ الاحتياطات، مثل تجنب زيارة أقاربنا المسنّين. لا يمكنني قضاء 24 ساعة في شقة من 14 متراً مربعاً من دون أن أخرج. لا أريد لما عشته خلال العزل الأول أن يتكرّر. من المهمّ بالتأكيد ألا يموت المرء بسبب الفيروس، لكن من المهم أيضاً ألا يموت اجتماعياً ونفسياً وهو يحارب الفيروس».

بدوره، يستفيد أنطوان من تصريح الخروج من أجل العمل، الذي يملكه، لقضاء أكبر وقت ممكن خارج البيت. رغم تأييده لمبدأ العزل، يلقي الشاب الثلاثيني باللائمة على سياسة الحكومة: «كان يمكن للمسؤولين السياسيين التخفيف من حدة الوباء منذ أسابيع، لكنّهم لم يتصرفوا كما يجب. كانوا مشغولين باعتبارات اقتصادية وسياسية. منذ أشهر وهم ينتظرون اللحظة الأخيرة لاتخاذ قرار. واليوم يقولون إنّ العزل هو الحلّ الوحيد لصدّ الوباء، أي أنّ مسؤولية صدّ الوباء ملقاة على عاتق الفرنسيين، لا على عاتق الحكومة».

> من المهمّ ألّا يموت المرء بسبب الفيروس، على ألّا يموت اجتماعياً ونفسياً أيضاً

تراجع تأييد العزل الصحي

تشير أرقام شركات مواصلات ومؤسسات حكومية، إلى أنّ الفرنسيين يتنقلون، خلال فترة العزل الصحي الحالي، أكثر بثلاث مرات وسطياً من تنقّلهم خلال فترة العزل الأول. وبعدما كانت نسبة الفرنسيين المؤيدين للعزل أكثر من 90 في المائة خلال الربيع الماضي، تظهر دراسة نشرها معهد «إيبلب» قبل أيام أنّ هذه النسبة تنخفض اليوم إلى 67 في المائة.

أكاديميا

الأردن
ومحال التخبط التعليمي

زهير هواري

تشير دراسة أعدتها اليونسكو إلى أن عدد الدارسين الملتحقين بالمدارس من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي حتى المرحلة العليا من التعليم الثانوي في الأردن هو 2,051,840، أما عدد الطلاب الملتحقين ببرامج التعليم العالي فهو 320,896، ما يعني وجود حوالي مليونين ونصف المليون تلميذ وطالب.

وكانت الحكومة الأردنية قد أغلقت مدارسها وجامعاتها في 12 آذار/ مارس الماضي، ومباشرة فعّلت منظومة التعليم عن بُعد عبر منصتها الإلكترونية «نور سيبس» التي توفر المحتوى التعليمي للطلاب خلال فترة الانقطاع، بالإضافة إلى توفير بديل لهذه المنصة من خلال بث المواد التعليمية تلفزيونياً. وأصدرت وزارة التعليم العالي تعميماً للجامعات دعتهم فيه إلى ضرورة إعداد السياقات التعليمية والانتقال إلى آلية التعليم عن بُعد. وعمدت وزارة التربية إلى إطلاق منصة «درسك» لمساعدة الطلاب على التعلم الإلكتروني، لإنقاذ ما تبقى من العام الدراسي. وأرفقتها بجملة من الإجراءات السريعة مثل بث الدروس عبر محطات التلفزيون، معزّزةً بتدريب المعلمين على كيفية التعامل مع الوسائل التكنولوجية المتاحة لأغراض التدريس، وعمل الاختبارات والتمارين والتقارير والمناقشات التفاعلية. ومع أن العديد من الثغرات قد ظهرت، إلا أن جوانب منها كانت إيجابية ويُبنى عليها في المستقبل.

الجامعات الحكومية والخاصة بدورها لجأت للتدريس عن بُعد، عبر وسائط متعددة من نوع زوم وغيره، لكن ثبت أن كل جامعة قامت بقلع شوكها بأصابعها، باعتبار أن الوزارة المعنية تفتقر لأي استعدادات أو خطط طوارئ، علماً أنها مسؤولة عن عشر جامعات رسمية، و24 جامعة خاصة. وتبين أن رؤساء الجامعات أيضاً لم يكن في حسبانهم ما حدث، وتأخروا في اتخاذ القرارات المهمة وغابوا عن المشهد الأكاديمي، ما قاد إلى جملة من الإشاعات كانت مصدر قلق للطلبة، وهذه من نوع إلغاء الفصل الدراسي بأكمله، أو التعويض بالصيف أو اعتماد اختبارات ناجح راسب، أو منح النجاح التلقائي للجميع. وهكذا شهدت المؤسسات الأكاديمية نوعاً من التخبط أدى لاتخاذ قرارات والتراجع عنها بعد وقت قصير، خصوصاً حيال كيفية تنظيم الامتحانات ومكانها وزمانها واحتساب نتائج الطلاب.

لكن المشكلة في الجانب الجامعي تبدو أكثر تعقيداً متى تذكرنا أن الكثير من المواد تتطلب امتحانات معملية وسريرية أو ميدانية. ونفس الأمر ينطبق على التعليم المهني والتقني. وهذه لا تغطيها الامتحانات النظرية والصفية. ما يعني أن هناك ضرورة لاعتماد قرارات مختلفة عما جرى التداول به من احتمالات.

(باحث وأكاديمي)

أسئلة رائجة لكنّها غير لائقة

ما كلّ هذه الأسئلة؟ (آراي لويس/ Getty)

استطلع موقع مجلة «ريدرز دايجست» الأميركية آراء خمس من الخبيرات، حول أسئلة لا ينبغي على أيّ شخص أن يسألها، معظمها تشترك فيه المجتمعات الإنسانية الحداثية، فتعتبرها أسئلة غير لائقة، في أقلّ وصف محتمل. قبل استعراض بعض الأسئلة، لا بدّ من الإشارة إلى الخبيرات، وهنّ: سارا إيستين، معالجة العلاقات في فيلادلفيا، وجودي ار ار سميث، خبيرة الإتيكيت، ومؤسسة شركة «مانرسميث» المتخصصة في هذا المجال، ويوني تساي، خبيرة الإتيكيت والمديرة المؤسسة لشركة «بيوند إتيكيت» المتخصصة في هذا المجال، وماريان باركر، سيدة الأعمال ومستشارة الإتيكيت ومؤلفة كتاب «بوش أوفرنايت»، وليزا ميرزا غروتس، خبيرة الإتيكيت ومؤسسة شركة «غولدن رولز غال» المتخصصة في هذا المجال.

1- لماذا ليس لديك أطفال حتى الآن؟ المهذبون يعلمون تماماً أنّ الإجابة عن مثل هذا السؤال شأن شخصي للزوجين، بعيداً عن ضغط المجتمع المحيط بهما، وربما المجتمع الأوسع. الأخطر أن هذا السؤال يمكن أن يكون جارحاً لبعض الأشخاص الذين يواجهون مشاكل صحية وغيرها. سؤال مشابه: لماذا لم تتزوج بعد؟

2- تبدو نحيفاً بشدة؛ هل خسرت وزناً؟ ربما يعتبر بعض الأشخاص هذا السؤال إطراء خصوصاً إذا كانوا يتبعون حمية، وهدفهم الأساس خسارة الوزن، لكنّه سؤال غير لائق أبداً لغيرهم، لا سيما أنّ خسارة الوزن قد ترتبط بمرض أو باضطرابات غذائية أو باكتئاب أو بحزن.

3- يبدو عملك جيداً، فكم تتقاضى؟ لا أحد يحق له سؤال الآخرين هذا السؤال، إلا إذا كان مأمور الضرائب نفسه. في النهاية لن تحصل على إجابة حقيقية غالباً إذا سألته، فلا تفعل ذلك لأنّه غير لائق ببساطة.

4- تعازيّ الحارة لوفاة والدك، لكن هل يمكنك أن تخبرني كيف توفي؟ ربما، كان مثل هذا السؤال في السنوات الماضية عادياً، فمن المعروف أنّ الناس فضوليون بشأن كيفية وفاة فرد يعرفونه، لكنّ الزمن الحالي هو زمن وباء كورونا، ومثل هذا السؤال يثير حساسية واضحة منذ أن بطرحه يشكّ في أنّ الراحل توفي بكورونا. وبالرغم من الدعوات الواسعة لمحاربة وصم المصاب بكورونا والمتوفى به، فإنّ الواقع يشير إلى هذه الوصمة الاجتماعية التي يعزّزها مثل هذا السؤال بما يحمل من مضامين سلبية مسبقة.

5- لمن ستصوت في الانتخابات؟ المبدأ الأساس في النظام الانتخابي الديمقراطي أنّ كلّ شخص يحق له أن ينتخب بسرية تامة من دون أن يعرف أحد من انتخب.

(عصام سحمراني)

تسارع الوباء في السويد ولا إعدام للمينك بالدنمارك

ناصر السهلي

تشير التقارير الطبية إلى أنّ عاصمة السويد استوكهولم تعيش وضعاً صعباً مع تفشي فيروس كورونا الجديد، بعد تسجيل ارتفاع قياسي بأعداد المصابين، إذ تفيد الإحصاءات الأخيرة أنّ واحداً من كلّ خمسة أشخاص يسكنون في المدينة يحمل الفيروس، ما جعل منحنى الوباء يرتفع إلى حد تحذير أطباء وخبراء من أنّ الأزمة يمكن أن تتجاوز المستوى الإيطالي في الربيع الماضي.

ويخشى المسؤولون الصحيون من تفاقم الوضع في فصل الشتاء الحالي بعد تجاوز نسبة الإصابات 20 في المائة من سكان العاصمة، التي لم تتخذ خطوات صارمة كما فعل جيرانها الأوروبيون، ووصل عدد من فحصوا الأسبوع الماضي إلى نحو 42 ألف إنسان. وبناء على نسبة الإصابة بينهم (نحو 20 في المائة) تتعالى الأصوات المحذرة من خروج الوضع عن السيطرة. وقال مسؤول نقابة أطباء استوكهولم، يوهان ستورود، إنّ الموجة الثانية «بدأت عملياً في استوكهولم مع دخول نحو 627 مصاباً إلى مستشفياتها الأسبوع الماضي وحده». وسجلت الأعداد التي تحتاج لعناية طبية ارتفاعاً ملحوظاً هذا الأسبوع بنحو ألف إصابة، من بينها 125 حالة في العناية المركزة، وهي أرقام كبيرة مقارنة مثلاً مع الجارة الدنمارك التي سجلت 33 حالة عناية مركزة لهذا الأسبوع. وأشار مدير أعمال مختبر جامعة «كارولنسكا» كلاس روث، إلى أنّ «نسبة الإصابات ترتفع بسرعة الآن، فقد سجلنا أرقاماً قياسية جديدة كلّ أسبوع مع تزايد الفحوص التي نُجريها». وتعرضت طريقة تعاطي الحكومة السويدية، برزعامة الاجتماعي الديمقراطي وبدعم من اليسار، لانتقادات مهنية وسياسية محلية ومن دول الجوار، بسبب انتهاج سياسة بشرت في بداية الوباء بإمكانية خلق ما يسمى «مناعة القطيع» كما التذرع بمسائل حقوقية تتعلق بحرية الأشخاص لعدم تطبيق إجراءات صارمة. وادت تلك السياسات إلى انتشار الوباء في استوكهولم في الصيف، ليحصد عشرات أرواح المسنين في دور سكن ورعاية خاصة بهم.

ولا تقتصر الزيادات على العاصمة، فمقاطعة سكونا، جنوبي البلاد تسجل أيضاً زيادة كبيرة للإصابات بشكل غير مسبوق، وقالت مديرة مستشفيات سكونا، بيا لوندبوم، إنّ مقاطعتها تشهد «زيادة في انتشار العدوى وهو ما يؤدي إلى زيادة العبء على نظامنا الصحي وعلى المستشفيات». وتشهد المقاطعة زيادات في نسبة المصابين مقارنة بما شهدته في الربيع، إذ تعيش مدينتها الأكبر مالمو على وقع زيادات مقلقة للأطباء ومسؤولي قطاعات الصحة. وتنتشر الإصابات بسبب المناسبات الاجتماعية خصوصاً. وتطالب كبيرة أطباء مالمو في مجال منع الأوبئة، إيفا مالاندر، بضرورة عمل الناس من بيوتهم: «هذه الخطوة حيوية لوقف تدهور الوضع، ومن المؤسف أنّ الناس مستمرون في ارتياد الحفلات والمناسبات الاجتماعية بالرغم من انتشار الوباء».

بدوره، اعترف رئيس الوزراء السويدي، ستيفان لوفين، أنّ عدم انتهاج سياسة إغلاق شامل مع انتشار الوباء ربما لم يكن استراتيجية صائبة لبلده. ويتعرض لوفين ومسؤول المعهد الوطني للأمصال والأمراض المعدية، أندرس تيغنل، لانتقادات حادة من قبل أحزاب المعارضة بسبب فشل تلك الإستراتيجية، إذ باتت السويد بأكملها بقعة برتقالية على الخريطة الوبائية الأوروبية.

وفيما تشهد السويد سجالاً حول إستراتيجيتها، فإنّ الدنمارك تعيش أزمة أخرى مع الوباء. فمع إغلاق الحكومة إقليم الشمال بسبب انتشار خطير للفيروس من حيوانات المينك إلى البشر، وتسجيل طفرة بإصابة 274 شخصاً به، وبعضهم انتقل إليه فيروس قاتل آخر هو «كلوستر 5» فإنّ حالة غضب بدأت تنتشر بين فلاحي البلديات التي أغلقت ومحاولة السلطات إجبار مربي المينك على إعدام نحو 15 مليون حيوان، بدلاً من 5 ملايين كما اقترح في البداية. وسجلت كوبنهاغن سجالات سياسية حول حدّ اتهام برلمانيين من يمين الوسط لرئيسة الوزراء الاجتماعية الديمقراطية، ميتا فريدركسن، بأنّها تمارس «ديكتاتورية» في طريقتها لفرض إعدام كلّ الحيوانات بالرغم من عدم إصابتها جميعها. وجرى تسجيل سابقة في برلمان الدنمارك بقيام مسؤول في حزب يميني متشدد برفع دعوى مستعجلة أمام الشرطة الدنماركية على دائرة الغذاء لانتهاكها الحقوق، في مسعى لثني الحكومة عن إعدام ملايين حيوانات المينك. واعترفت وزارة الأغذية الدنماركية أمس الأول الثلاثاء أنّها ربما ارتكبت خطأ في مطالبها بإعدام نحو 15 مليون مينك، وتراجعت عن ذلك ريثما يجري المختصون مراجعة للمزارع التي سيشملها قرار التخلص من ذلك الحيوان الذي يثير ذعر 300 ألف مواطن من سكان 7 بلديات معزولة ومغلقة عن بقية البلاد. ومن جهتها، اعتذرت فريدركسن عن عدم قانونية مطلب إعدام ملايين من حيوانات مينك، وسط ضغوط سياسية تطالب باستقالة وزير الأغذية في حكومتها موينز بنسن، الذي قدم أيضاً اعتذاراً أنّه لم يكن واضحاً بشأن «طلب الإعدام» مشيراً إلى أنّه توصية وليس قراراً.

> مقاطعة سكونا، جنوبي السويد، تسجل زيادة كبيرة للإصابات بشكل غير مسبوق

تحضيرات الأعياد مستمرة رغم الوباء في استوكهولم (فريدريك ساندبرغ/فرانس برس)

المغرب: مبانٍ مهددة بالسقوط

«الحياة تحت التهديد الدائم» هكذا تعيش آلاف الأسر، بسبب الخوف من انهيار آلاف المباني السكنية، مع اقتراب الأمطار

الرباط ـ **عادل نجدي**

تكررت حوادث الانهيار في الدار البيضاء (فاضل سنّا/ فرانس برس)

يقول محمد الشاوي، أحد سكان المدينة القديمة في الدار البيضاء، غربي المغرب، لـ«العربي الجديد»: «نعيش الرعب كلّ يوم، بسبب احتمال انهيار المبنى على رؤوسنا، لا سيما بعد ظهور تشققات جديدة، لكن لا نقدر على المغادرة مخافة التشرد في ظلّ غياب أيّ بديل وبطء مشروع إعادة الإسكان». بلفت إلى أنه يخشى أن يكون وأسرته رقماً آخر في لائحة ضحايا انهيار المباني الآيلة للسقوط بسبب الأمطار الغزيرة.

تعتبر الدار البيضاء، وهي العاصمة الاقتصادية للمملكة، المدينة التي شهدت أكبر عدد من حوادث انهيار المباني، كان أخطرها انهيار ثلاث مبان في يونيو/ حزيران 2014، ذهب ضحيته 17 شخصاً مع إصابة عشرات بجروح متفاوتة الخطورة وكسور. وفي الساعات الأولى من صباح 5 أغسطس/ آب الماضي، عاش سكان حي المسعودية في منطقة سباتة، في مدينة الدار البيضاء، لحظات عصيبة بعد انهيار مبنى مكون من أربع طبقات، واضطر كثيرون للمبيت خارج بيوتهم خشية وقوع تصدعات في المباني المجاورة من جراء الانهيار الذي أدى إلى مصرع شخص. كذلك، شهدت المدينة في 20 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، انهيار مبنيين من دون أن يخلف ذلك أيّ إصابات، وذلك بالتزامن مع اضطرابات جوية تسبب بها هبوب عواصف رملية ورياح قوية.

ومع عودة كابوس انهيار المباني الآيلة للسقوط ليهدد حياة الآلاف من السكان بمدينة الدار البيضاء، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء، رفعت فعاليات مدنية التحذير، داعية السلطات إلى التدخل لتفادي وقوع الكارثة، التي تهدد أكثر من ستة آلاف مبنى. وبحسب رئيس جمعية «رياض التنمية» بالمدينة القديمة للدار البيضاء، طارق بن ناجي، فإنّ تقاذف الجهات المختصة المسؤولية في ما بينها بخصوص حلّ ملف المباني الآيلة للسقوط، والتأخر الكبير لعملية ترحيل قاطنيها، يعمق معاناة المواطنين، وينذر بكوارث مستقبلاً. ويدعو بن ناجي السلطات بعمالة (محافظة) الدار البيضاء ـ أنفا، إلى الإسراع في وضع حد لمعاناة المواطنين، قبل أن تبدأ المباني في الانهيار مع بداية فصل الشتاء الذي يشكل كابوساً حقيقياً للسكان. ويوضح، في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ «البرنامج الوطني للمباني الآيلة للسقوط تتأخر فيه قرعة ترحيل السكان، في وقت يعملون فيه على مطالبة القاطنين بالخروج والبحث عن مبانٍ مستأجرة، ما يجعلهم يسددون الإيجارات من دون أن يجري ترحيلهم (أي ترحيلهم رسمياً مع التعويض)» مؤكداً أنّ هذا الوضع جعل القاطنين يرفضون مغادرة مبانيهم في ظل غياب حلول واقعية.

من جهته، يكشف رئيس جمعية «أولاد المدينة» موسى سراج الدين، أنّ المواطنين المستفيدين من عملية إعادة الإسكان في إطار مشروع المحج الملكي، الذي تأسس منذ أكثر من ثلاثين سنة، تُرِكوا عرضة لمخاطر انهيار المباني التي تهدد حياتهم بسبب الأمطار والتسربات، في وقت يفترض فيه بذل جهود مضاعفة تفادياً لإزهاق الأرواح. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ مشروع المحج الملكي يشهد تباطؤاً واضحاً في عملية ترحيل قاطني المباني الآيلة للسقوط، وهو ما انعكس سلباً على حياة مئات الأسر. ويرى سراج الدين أنّ مسؤولية ما يعانيه المواطنون المستفيدون من عملية إعادة الإسكان من جراء تأخر ترحيلهم، يتحملها بصفة مشتركة برلمانيو المدينة والسلطات المحلية والسلطات المركزية والشركة الوطنية للتهيئة الجماعية (صوناداك). في المقابل، يكشف مصدر مسؤول في عمالة الدار البيضاء ـ أنفا، أنّه بفضل تضافر جهود جميع المتدخلين، من سلطات محلية ومجالس منتخبة ومؤسسات عمومية، وفي إطار مقاربة تشاركية واجتماعية، تمكنت اللجنة الإقليمية المختصة، حتى اليوم، من تسليم 5646 شقة سكنية للمستفيدين من برنامج إعادة إسكان قاطني المباني الآيلة للسقوط، مشيراً إلى أنّ العدد الإجمالي للأسر المستهدفة في البرنامج يصل إلى 11 ألفاً و278 أسرة. ويوضح أنّه تم التوقيع على اتفاقية لمعالجة المباني الآيلة للسقوط بمدينة الدار البيضاء، خصص لها غلاف مالي يناهز ملياراً و759 مليون درهم (193 مليون دولار أميركي)، من أجل معالجة 6338 مبنى، منها 2180 ستُهدم كلياً، و956 ستُهدم جزئياً؛ فيما ستجري معالجة 2921 مبنى، وإعادة إيواء 9250 أسرة، علماً أنّه تمت إعادة إيواء 3995 أسرة بشكل نهائي. ويشهد عدد من المدن المغربية، خصوصاً الأحياء القديمة منها، حوادث انهيار لمبان قديمة، أدت في عدد منها إلى خسائر في الأرواح، فيما قدرت إحصاءات رسمية، قبل ثلاث سنوات، عدد المباني المهددة بالانهيار بأكثر من 43 ألف مبنى، على مستوى المغرب ككلّ، يقطن فيها نحو مليون مواطن، من بينها 23 ألف مبنى في الأحياء السكنية غير اللائقة.

> العدد الإجمالي للأسر المستهدفة في برنامج إعادة الإسكان يبلغ 11 ألفاً و278